

المقدمة

بالضرورة.

١- طبعة التقرير الثاني :

وقد بينت التجربة أن أكثر التقارير نجاحا في التأثير على الحوار التنموي ، هي تلك التي استطاعت أن تتبع المبادئ التالية :

- الملكية الوطنية للتقرير
- استقلالية التحليل
- إعداد التقرير على أساس المشاركة وعدم الإقصاء
- نوعية التحليل الذي يقدمه التقرير
- المرونة والإبداع في العرض

ومن المتعارف عليه ، أيضا ، في سياقات إعداد التقارير الوطنية عن التنمية البشرية ، أن يكون التقرير الأول تقريرا شاملا يغطي كافة الميادين التي تدخل ضمن نطاق مفهوم التنمية البشرية المستدامة . وعلى ضوء تشخيص ذلك التقرير للميادين التي تحتاج إلى جهد تنموي إضافي لتسريع نموها أو لمعالجة بعض أوجه الخلل في عملية التنمية فيها ، يتم اختيار أكثر تلك الميادين إلحاحا وحاجة للتركيز عليها لكي تكون مواضيع التقارير اللاحقة وحسب درجة الأهمية والحاجة للمعالجة.

ومما لاشك فيه أن تكريس التقرير بأكمله لموضوع معين سوف يسمح بالتوسع في مناقشة ذلك الموضوع وتحليله بشكل تفصيلي يجعل تقديم الحلول لاحقا أكثر يسرا وأكثر ملائمة . في حين أن كون التقرير شاملا يجعل المساحة المخصصة لكل موضوع تنموي محدودة وذلك تجنباً لتضخم التقرير إلى الحد الذي قد يجعله غير قابل للقراءة .

وهكذا كان التقرير الوطني العماني الأول عن التنمية البشرية الذي أطلق في شهر سبتمبر من العام ٢٠٠٤ ، غطت بياناته الفترة لغاية نهاية العام ٢٠٠٠ ، تقريرا شاملا ، على أن يكون كل من التقارير اللاحقة ، ومنها التقرير الثاني ، مكرسا لقضية واحدة تعتبر الأكثر حاجة من سواها للبحث والدراسة المستفيضة . وقد تم بالفعل تشخيص عدد من المواضيع كمقترحات لكي يتم من بينها اختيار موضوع التقرير الثاني ، وبطبيعة الحال فإن هذا التشخيص تم استنادا إلى مجاء به التقرير الأول من حقائق ومعلومات .

لقد أفرزت التطورات التي شهدتها العالم خلال العقود الماضية والتي أعقبت صدور التقرير الأول عن التنمية البشرية عام ١٩٩٠ ، العديد من القضايا التي أصبحت قضايا مركزية من وجهة نظر التنمية البشرية . ومن أبرز هذه القضايا التقدم الاجتماعي الذي يعني حصول الناس على قدرة أكبر على الوصول إلى المعرفة وإلى تغذية وخدمات صحية أفضل وان يكون النمو مترافقا مع الإنصاف . كما أن المشاركة والحرية والتي تعني تمكن الناس لكي يتمكنوا من المشاركة وإشاعة الحوكمة والديمقراطية والمساواة بين الأنواع (المساواة الجنسانية) وتوفير الحقوق المدنية والسياسية والحرية الثقافية تعد قضايا أساسية أيضا في هذا السياق. يضاف إلى ماتقدم ضمان الاستدامة للأجيال القادمة بالمعنى البيئي والاقتصادي والاجتماعي وضمان الأمن البشري والذي يشمل الأمن في الحياة اليومية والأمن من التهديدات المزمعة مثل الجوع والاضطرابات المفاجئة مثل البطالة والمجاعة والصراعات.

هذا وتعتبر التقارير الوطنية عن التنمية البشرية ، بمثابة عملية مسح شاملة لحالة التنمية البشرية في البلد المعني وفق الإطار الذي أشير إليه فيما تقدم . حيث توفر صورة عن هذه الحالة في القطاعات المختلفة التي تشكل المفهوم الشامل للتنمية البشرية كمنهج تنموي حديث يجعل الإنسان محور اهتمام عملية التنمية باعتباره غايتها ووسيلتها.

فهي تقدم قراءة صاعدة من القاعدة إلى القمة عن حالة الفقر والتنمية البشرية .

إلا أن تلك التقارير لا توفر حولا ولا تقدم توصيات ، بل تقدم بلاغا عن حالة التنمية البشرية قطاعيا وجغرافيا ومن حيث النوع الاجتماعي ومن حيث العمر ... الخ من جوانب ، وحسب ما تسمح به البيانات. ويعتبر توفر البيانات ونوعيتها وحداتها محددات أساسيا لمحتويات التقرير ولنطاق التغطية التي يوفرها.

وتشير تلك التقارير حوارا اجتماعيا موسعا حول القضايا التي تقدمها وتترك الفرصة للجهات ذات العلاقة أن تدرس القضايا المثارة وتقتراح الحلول والمعالجات دون أن يحاول التقرير أن يلعب دور تلك الجهات بالمسارعة إلى تقديم حلول ومقترحات مستعجلة قد لا تكون أفضل الحلول

في توفر البيانات ودقتها وحدتها ، وكما تمت الإشارة في أعلاه، مناسبة لإعادة التأكيد على ضرورة وجود تقييم إحصائي للسلطنة يتم بموجبه تحديد مواعيد القيام بالنشاطات الإحصائية المختلفة ، حيث يمكن وطبقا لتوقيتاته إعداد وإصدار الدراسات والتقارير وبما يضمن استفادتها من المنتجات الإحصائية بشكل مبكر ومتناسق.

٣- لمن يتجه التقرير وما هي آثاره المتوقعة :

إن وظيفة التقرير الأساسية هي أن يقدم مسحا لحالة التنمية البشرية في البلد ويضعها أمام صناع القرار والمخططين الحكوميين وباقي شركاء التنمية وهم القطاع الخاص والمجتمع المدني. وبذلك يكون التقرير وثيقة مكملية للنشاط التخطيطي يستفاد منها لصياغة البدائل التنموية للمرحلة القادمة وفي تخصيص الموارد للإغراض التنموية المختلفة في الخطط المقبلة من ناحية أخرى.

كما أن المرجو من التقرير أن يكون إطلاقه مناسبة لقيام حوار تنموي مجتمعي يهدف إلى تبصير كل الأطراف بحقائق وإشكاليات التنمية وما هو المطلوب من كل الأطراف بما في ذلك المواطن العادي الذي هو هدف التنمية النهائي. كما أنه يوفر الكثير من الحقائق للباحثين والمتقنين المعنيين بشؤون التنمية لدراساتها وتقديم آراء وحلول مقترحة لاسيما وأن التقرير عادة لا يقدم حلولاً أو مقترحات للإشكاليات التنموية .

فعملية التنمية في السلطنة قطعت شوطا مهما وتجاوزت عملية البناء الأولي لمظاهر الدولة الحديثة ودخلت في طور بناء المظاهر الجديدة والمعقدة من مظاهر الحياة العصرية التي تتسجم مع التقدم العلمي والثقافي في العالم والتي أصبحت أكثر كلفة وتعقيدا. كما أن احتياجات المواطنين تغيرت وأصبحت تشمل فقرات جديدة لاسيما وأن وسائل الاتصال الحديثة جعلت الجميع على اطلاع على ما يحصل في العالم.

وإزاء ذلك كله أصبح التداول في الشأن التنموي ضرورة تجعل جميع الأطراف والذين هم شركاء في التنمية ، أمام مسؤولياتهم في هذا الشأن وتحديد الأدوار المطلوب من كل طرف أن يلعبها كما أنها تساهم في جعل هذه الأطراف تتبنى أهدافا ومطالب أكثر واقعية وقابلية للتطبيق.

إن إشاعة الثقافة التنموية بين الجمهور العريض من حيث الإلمام بالموارد المتاحة وتكاليف تنفيذ المتطلبات المختلفة والقيود التي تحد أحيانا من القدرة على التنفيذ وكذلك الإطلاع على المشهد التنموي كاملا ، كل ذلك يساعد في ترسيخ الشعور بالمسؤولية الوطنية للأفراد في سياق المشاركة في البناء التنموي وعدم اعتباره مسؤولية حكومية فقط.

إلا أن طول الفترة بين إصدار التقرير الأول والثاني ، والتي شهدت أضخم أنفاق تنموي في تاريخ السلطنة ، إضافة إلى كونها قد حفلت بالعديد من المتغيرات ، أدى إلى اتخاذ القرار بأن يكون التقرير الثاني شاملا شأنه في ذلك شأن التقرير الأول . حيث تولدت القناعة بأن ذلك سوف يسهل الوقوف على الآثار التي تركها البرنامج التنموي الضخم على كافة جوانب التنمية البشرية في السلطنة ، لاسيما وأن التقرير الأول كان قد أوصى بأن يصار إلى إعداد تقرير شامل بين فترة وأخرى للوقوف على حالة التنمية البشرية بشكل عام ولإعادة ترتيب أولويات مواضيع التقارير حسب نتائج تلك التقارير الشاملة.

٢- الفترة الزمنية التي يغطيها التقرير :

يغطي التقرير الثاني الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠ تقريبا ، وهي الفترة التي شهدت تنفيذ خطتين تنمويتين هما الخطة الخمسية السادسة (٢٠٠١-٢٠٠٥) والخطة الخمسية السابعة (٢٠٠٦-٢٠١٠) ، الأمر الذي يجعل توقيته مناسبة لتقييم الأداء التنموي خلال تلك الفترة .

ولجعل بيانات التقرير تغطي كامل الفترة المذكورة أعلاه، فقد بذلت جهود جادة لهذا الغرض إلا أن البيانات أحيانا لا تكون متوفرة لأسباب مختلفة . فقسم من هذه البيانات يتم الحصول عليها من خلال المسوحات الدورية (مثل مسح القوى العاملة ومسح نفقات ودخل الأسرة والمسوحات المرافقة له وكذلك التعداد العام للسكان والمساكن والمسوحات الصحية المختلفة) ، وهذه المسوحات لا تكون سنوية بالضرورة ، فأخر مسح للقوى العاملة ، على سبيل المثال، تم تنفيذه عام ٢٠٠٨ . والبعض الآخر من البيانات يحتاج لفترة تأخر زمني لانجازها مثل الحسابات القومية أو كونها غير متوفرة وطنيا وينبغي الاعتماد على تقديرات المنظمات الدولية للحصول عليها.

وقد يلاحظ على بيانات التقرير أحيانا أنها تغطي سنوات تجاوزت الحد التاريخي الذي توقفت عنده باقي البيانات ، وهذا في الواقع يعود إلى أن السنتين الأخيرتين (٢٠١٠ و ٢٠١١) قد شهدتا صدور توجيهات وقرارات حديثة أثرت على بعض المظاهر الاقتصادية والاجتماعية بشكل واضح الأمر الذي استلزم إبرازها وعدم تأخير استخدامها نظرا لأهميتها في معالجة بعض الاختناقات ونقاط الضعف في جوانب معينة. كذلك قد حصل في بعض الحالات استخدام بيانات تعود لسنة أقدم من تلك التي استخدمت في بيانات أخرى ، وذلك عند حصول شك في دقة وشمولية بيانات السنة المعنية ، حيث يصار في حالة من هذا النوع إلى استخدام بيانات سنة أقدم لضمان الدقة.

وربما يكون إصدار هذا التقرير وما واجهه من إشكاليات

للباحثين في شؤون التنمية لاسيما طلاب الدراسات العليا داخل وخارج السلطنة. هذا بالإضافة للأثر التوعوي الذي تركه التقرير لدى الجمهور خاصة وان نسجا مجانية من التقرير كانت توزع في معرض مسقط للكتاب إضافة إلى الملخص التنفيذي للتقرير الذي تم توزيعه أيضا وهو وثيقة سهلة القراءة ومختصرة تجعل قراءة ابرز ما جاء به التقرير عملية يسيرة على القارئ الذي لا يجد وقتا لقراءة كامل التقرير.

٥- آلية إعداد التقرير :

في إعداد هذا التقرير تم اعتماد آلية جديدة تختلف عن تلك التي استخدمت في إعداد التقرير الأول ، فبدلا من تشكيل فرق بحثية تضم ممثلين عن مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية ، تم التعاقد مع عدد من الباحثين تم اختيارهم عن طريق نشر إعلان في صحف محلية وعربية يتضمن شروط المشاركة ومكافئة الباحثين ومواصفات الورقة الخلفية المطلوبة لكل قطاع . وقد وفر قسم التنمية البشرية المستدامة في وزارة الاقتصاد الوطني البيانات وبعض المصادر للباحثين لتسهيل عملهم . وتم عرض مسودات الأوراق الخلفية على عدد من المقيمين بغية مراجعتها وتقديم الملاحظات لتطويرها بحيث توفر قدرا مقبولا من المادة العلمية المطلوبة لكتابة كل فصل من فصول التقرير.

وتساهم هذه الآلية الجديدة في تحقيق هدف من أهداف التقرير حيث أنها تروج لثقافة البحث العلمي في هذا الميدان الحيوي ، ويعتبر تقديم مكافئة مجزية للباحثين بمثابة رسالة ايجابية تدل على احترام الجهد العلمي والثقافي . كما أنها كانت مناسبة لإدخال عدد من الباحثين إلى ميدان التنمية البشرية وخلق تماس بينهم وبين مفاهيم ومؤشرات التنمية البشرية المختلفة والتعرف على كيفية تناول مواضيعهم التخصصية في سياق شامل ومنهج تموي متكامل هو منهج التنمية البشرية .

هذا وقد وافق مجلس الوزراء الموقر على إعادة تشكيل كل من اللجنة الوزارية الاستشارية المشرفة على إعداد التقرير وكذلك فريق العمل الفني التنفيذي وذلك للأخذ بالاعتبار التغيرات التي حصلت على مسميات بعض الوزارات أو الوزارات التي استحدثت خلال الفترة الواقعة بين إعداد التقريرين الأول والثاني.

والنقطة الجديرة بالإشارة هي أن هذا التقرير لايعبر بالضرورة عن وجهة نظر رسمية بقضايا التنمية بل هو قراءة مهنية فنية للمشهد التنموي بكل أبعاده وتقديم تقييم لما أنجز بالفعل وبيان ماينبغي عمله في المرحلة القادمة.

٤- آلية قياس تأثير التقارير:

لقد تم ، على المستوى العالمي ، تحديد عدد من المتغيرات يتم الاستناد إليها في قياس تأثير التقارير على عملية التنمية في البلد المعني ، وهي :

- التحسن في الإحصائيات كما ونوعا من حيث استجابتها لمتطلبات التنمية البشرية.
- زيادة الوعي بمفاهيم وقضايا التنمية البشرية.
- توسيع الحوار حول السياسات.
- إحداث تغييرات متزايدة في السياسات.
- التأثير على نشاط المجتمع المدني.

وفي السلطنة فان إصدار التقرير الوطني الأول كان له العديد من الآثار الايجابية على المشهد التنموي في البلد . ومن أبرز تلك الآثار إعداد مصفوفة تتضمن تشخيصا مقبوسا من التقرير للمهام التنموية التي تحتاج إلى انجاز في كل قطاع. إضافة إلى تبيان الموقف من كل منها من حيث كونه تحت الانجاز أم لا ، وبيان العقبات التي تحول دون معالجة نقاط الضعف تلك وهل هي بحاجة إلى تشريع أو موارد أو منهج توعوي أم غير ذلك من الأدوات. ولقد وضعت تلك المصفوفة تحت تصرف اللجنة العليا لإعداد الخطط الخمسية.

وكان للتقرير آثار مفيدة على مناقشات مجلسي الدولة والشورى اللذان استعرضا وناقشا ما جاء به التقرير. إضافة إلى استخدام التقرير وما جاء به في مناقشات أعضاء المجلسين مع بعض الوزراء القطاعيين.

أما على صعيد تحسين الإحصائيات فان المعنيين بإعداد التقرير كانوا في حوار مستمر مع منتجي البيانات بغية تطوير الإحصائيات من حيث النوع والكم وتوقيتات إصدارها والمشاركة في تشكيل محتويات الاستثمارات الإحصائية بهدف تضمينها الإحصائيات التي تلي حاجة تقارير التنمية البشرية منها.

وعلى الصعيد التعليمي ، قامت وزارة التربية والتعليم بإدخال مواد مقتبسة من التقرير الأول في بعض الكتب المنهجية التي يستخدمها طلبة المدارس.

كما أن عددا من الكليات استخدمت التقرير كمادة تدريسية إضافية . وأصبح التقرير من المصادر المهمة